النظام الإقليمى العربى: وضع متأزم وتحديات عاصفة

(**أوراق الشرق الأوسط**، المركز القومى لدراسات الشرق الأوسط، يوليو ٢٠١٨)

د. نورهان الشيخ

يحفل تاريخنا العربى بالعديد من الكبوات التى باعدت بين شعوبه وحلم الوحدة العربية، ومثلت طعنات قاتلة كادت أن تعصف بالنظام الإقليمى العربى، من أبرزها المقاطعة العربية لمصر فى أعقاب توقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية عام ١٩٧٩، وإجتياح العراق للكويت عام ١٩٩٠، ورغم عظم التحديات ظل النظام الإقليمى العربى صامداً واستطاع تضميد جراحة الغائرة. إلا إن السنوات القليلة الماضية شهدت تداعى غير مسبوق فى النظام العربى مما دفع البعض للتساءل حول فرص استمراره، وما تبقى منه، وجدوى التعلق به؟. وتقتضى محاولة الإجابة الموضوعية على هذه الأسئلة الوقوف بداية على الوضع الراهن للنظام الإقليمى العربى والتحديات التى تواجهه، والانطلاق من حقائق الواقع لاستشراف الفرص المتاحة لإعادة تفعيله.

أولاً: التحديات التى تواجه النظام الإقليمى العربى:

لم يكن النظام الإقليمى العربى فى وضع أصعب مما هو عليه فى المرحلة الراهنة، نظراً لعمق وخطورة التحديات التى يواجهها والتى لاتقتصر على تلك الإقليمية والدولية ولكنها تمتد لتشمل مدى واسع من التحديات الداخلية التى تقوض من الدعائم التى كان يرتكز عليها النظام العربى.

(١) التحديات النابعة من الداخل العربى:

تعتبر التحديات الأكثر خطورة باعتبارها تضعف النظام العربى من ناحية، وتوفر مناخ ملائم لتأثير أقوى للتحديات الإقليمية والدولية من ناحية أخرى، وأهمها.

أ. أزمة القوة الدافعة Focal Point:

فى كل نظام إقليمى أو تجمع عادة ما يكون هناك قوة قائدة أو محركة تعمل على دفع وتعزيز التعاون بين أطرافه، وتسوية أى خلافات بينها حال نشوبها ضماناً لاستمرار الاتساق والعمل المشترك والتقدم نحو مستويات أعلى من التنسيق والتحالف. ومثال ذلك دور فرنسا فى تأسيس وتطور الاتحاد الأوروبى، والدور الألمانى الحالى فى إطار الاتحاد. ولعبت مصر هذا الدور خلال فترة الخمسينات والستينات فى إطار النظام الإقليمى العربى، إلا أن الظروف التى مرت بها منذ عام ٢٠١١، والأوضاع الاقتصادية بالغة الصعوبة التى تمر بها حالياً ألقت بظلال واضحة على الدور المصرى، ولا تبدو أى دولة عربية أخرى لديها مقومات كافية ومؤهلة للعب هذا الدور خاصة على صعيد القبول بالدور من جانب الدول العربية الأخرى.

ب. عدم الاستقرار والصراعات التى تعصف بركائز النظام العربى:

مثلت سوريا والعراق واليمن ركائز تقليدية دعمت الحركة المصرية فى قيادة وبلورة النظام العربى، وتمثل الصراعات التى تعتصر الدول الثلاث لسنوات ممتدة تهديد مباشر للدولة الوطنية كما عرفناها على مدى قرن على الأقل. فقد فجر الاحتلال الأمريكى للعراق الوعى بالنزاعات الطائفية والمذهبية والعرقية التى كانت كامنة لعقود، وفاقم من المشكلة قيامه بتفكيك مؤسسات الدولة العراقية وحل الجيش والشرطة التى مثلت المؤسسات الداعمة والمعضدة للدولة الوطنية.

وسرعان ما أمتدت نار الفتنة من العراق إلى بلدان أخرى تعثرت فيها عملية التغيير كسوريا وليبيا واليمن، وشاع الحديث عن انقسامها إلى دويلات صغيرة على أسس طائفية وعرقية، وطرح البعض تصوراته فى هذا الخصوص. والخطر فى أن هذا الانقسام إن وقع لن يفضى بالضرورة إلى الاستقرار، بل إنه سيعظم من حالة الفوضى فى المنطقة، كما أنه سوف يعنى بشكل أو بآخر انهيار أساس النظام العربى طالما أن الدويلات الجديدة لن تكون عربية الهوية بالضرورة، وهو ما سوف يؤثر بالتأكيد على تحالفاتها الإقليمية والدولية، ويدفع إلى إقامة تحالفات على أسس طائفية أو عرقية، مما قد يدفع إلى مواجهة وصراع إقليمى طائفى واسع النطاق.

وحتى الدول العربية الأكثر استقرار تواجه التحدى ذاته، ولعل الأحداث التى شهدتها المنطقة الشرقية فى السعودية والبحرين واحتجاجات الأمازيغ فى المنطقة الشمالية بالمغرب تؤكد أن لا دولة عربية بمنأى عن هذا الخطر.

جـ. الخلافات البينية العربية العربية وتحالف بعض الدول العربية مع قوى إقليمية:

عانى النظام الإقليمى العربى دوماً من وجود خلافات بين دوله، كان أبرزها الخلاف بين القوى الملكية المحافظة وتلك الثورية بقيادة الرئيس عبد الناصر خلال الستينات، إلا إن هذه الخلافات كانت تحت السيطرة وفى حدود لا تؤثر هيكلياً على العمل والتعاون العربى وبرز ذلك بوضوح فى التنسيق وتضافر الجهود العربية فى حرب أكتوبر ١٩٧٣. إلا إنه منذ الثورات العربية بدا جلياً عمق الهوة القائمة بين البلدان العربية والذى وصل حد أن تقوم أحد هذه الدول، وهى قطر، بمحاولة زعزعة الاستقرار ونشر الفوضى والارهاب فى دول عربية أخرى فى مقدمتها مصر وليبيا وسوريا وغيرها، فى واقعة غير مسبوقة بين دول من المفترض أنها أخوة وأشقاء يعملوا معاً لتحقيق الأمن القومى العربى. ومازالت الأزمة القطرية الناجمة عن استمرار الدوحة فى سياستها المقوضة للأمن القومى العربى، والتعنت القطرى فى مواجهة المطالب العادلة للدول العربية الأربعة (السعودية، مصر، الامارات، البحرين)، والهادفة إلى إيقاف السياسات القطرية الداعمة للارهاب، وإعادة الدوحة للسياق الخليجى والعربى، عامل أساسى مؤجج للخلافات العربية.

ولا يقتصر الأمر على الأزمة القطرية رغم أهميتها ودلالاتها، فهناك مدى واسع من الخلافات العربية العربية، من أبرزها التوتر الذى شهدته العلاقات المصرية السودانية حول حلايب وشلاتين المصريتين والتقارب السودانى مع أثيوبيا وقطر وتركيا على حساب المصالح المصرية. ولا يخلو البيت المغاربى من الخلافات حيث يحتدم الخلاف الجزائرى المغربى ويتصاعد التوتر بين البلدين، وتظل "قضية الصحراء" فى قلب الخلاف بينهما.

وقد أدت الخلافات العربية العربية، والانسحاب العربى وضعف تأثيره فى عدد من الملفات إلى اندفاع عدد من الدول العربية للبحث عن شركاء إقليميين وتطوير علاقات استراتيجية وتحالفات عميقة مع دول من خارج المنظومة العربية. ولعل الحالة القطرية وإندفاع الدوحة باتجاه إيران وتركيا نموذج واضح لذلك. أيضاً الحالة السورية بالنظر إلى الدور المحورى الذى تلعبه كل من إيران وتركيا فى مفاوضات أستانا الخاصة بسوريا، وقيام الدولتين بنشر قوات لها فى مناطق خفض التصعيد بالتنسيق مع روسيا، وتنفرد الدول الثلاث (روسيا، وإيران، وتركيا) برسم مستقبل سوريا، فى حين يتراجع الدور العربى. وتقدم العلاقات العراقية الإيرانية نموذجاً أخر لتغلغل القوى الإقليمية غير العربية فى إدارة الملفات وتسوية الأزمات العربية، على النحو الذى يمكن إيران من تحقيق "الكردور الإيرانى" إلى البحر المتوسط عبر سوريا والعراق.

د. تحدى الارهاب وغياب رؤية وسياسة عربية موحدة لمكافحته:

يعد الارهاب تحدى رئيسى يضعف النظام العربى، وهو التحدى الأخطر والأكثر إلحاحاً باعتباره يستهدف كيان الدول العربية ذاته، وبنيتها الثقافية والحضارية التى طالما كانت الدرع الذى يتحصن به العرب فى مواجهة العدوان والغزو الخارجى. ورغم الإنجاز الذى تحقق فى مواجهة الارهاب فى سوريا والعراق بعد دحر "داعش"، إلى جانب تقدم الجيش الوطنى الليبى بقيادة المشير حفتر وسيطرته على معظم الأراضى الليبية، فإنه من المبكر الحديث عن هزيمة كاملة أو نهاية لداعش والارهاب فى المنطقة. فما حدث هو تراجع هام للتنظيم ولكن مازلت هناك جيوب خطيرة له ولتنظيمات لا تقل خطورة عنه خاصة فى سوريا، وكذلك فى العراق وليبيا، كما إن لهذا التراجع تداعياته على الأمن القومى العربى. لقد سقطت "دولة الخلافة" ولكن التنظيم مازل قائماً، ودعا الأخير مسلحيه إلى مواصلة ما سماه "الثبات في المعاقل"، ومازال القتال دائراً فى مناطق عدة فى العراق وسوريا بأساليب حرب العصابات. وقد بدأ التنظيم بالفعل فى إتباع سياسة الانتشار والوصول لمناطق جديدة مثل الفلبين ووسط أفريقيا، ووسط آسيا وأفغانستان، والتحول من "إمساك الأرض" إلى الاعتماد على الخلايا الارهابية وما يطلق عليه "الذئاب المنفردة".

كذلك، تبرز إشكالية أخرى تتمثل فى عناصر التنظيم الفارة من القتال والهزيمة فى العراق وسوريا بعد أن تلقت تدريباً نوعياً وخبرة قتالية وصلات قوية مع التنظيمات والشبكات الارهابية، الأمر الذى يجعل منها تهديداً مباشراً وأنياً على الأمن القومى العربى، بل والأمن العالمى. فتضييق الخناق على التنظيم فى سوريا والعراق دفع الآلاف من عناصره إلى العودة لبلدانها أو التوجه لدول أخرى تجد فيها ملاذاً وحاضنة لها، لتنتشر الخلايا الارهابية و"الذئاب المنفردة" فى مختلف أنحاء العالم. وتعتبر دول الجوار، ومنها مصر، الأكثر تضررا من هذا النزوح الارهابى خاصة مع ما تقدمه حماس من تسهيلات ودعم لهذه العناصر للتسلل للأراضى المصرية. وأدت التطورات فى ليبيا إلى تحرك الجماعات الارهابية وحشود كبيرة لعناصر داعش فى الصحراء الليبية وعلى الحدود مع الجزائر، ومحاولة خلق ظهير للتنظيمات الإرهابية والمتطرفة، وبناء قاعدة انطلاق في بعض مناطق الصحراء الغربية، إلي جانب تنفيذ عمليات تخريبية داخل الدولة، فى إطار دعم أهداف جماعة الإخوان الإرهابية فى الإضرار بالمصالح العليا للبلاد.

ورغم أن الاتفاقية العربية لمكافحة الارهاب الموقعة فى أبريل ١٩٩٨ بالقاهرة، تضمنت تعريفاً واضحاً للارهاب والجريمة الارهابية، ووضعت الأسس والتدابير المشتركة للتعاون العربى فى مجال مكافحة الارهاب، فإن تبايناً واضحا بين مواقف بعض الدول العربية، وفى مقدمتها قطر، فى مجال مكافحة الارهاب يمثل تهديداً مباشراً للأمن القومى العربى والمنطقة بأسرها. فعلى حين تعتبر غالبية الدول العربية جماعة الأخوان تنظيماً ارهابياً تحتضن قطر العديد من قيادات

وعناصر التنظيم وغيره من التنظيمات الارهابية بل وتدعم أنشطته التى تستهدف أمن واستقرار دول عربية أخرى وفى مقدمتها مصر.

كما تشارك الأحزاب السياسية التى تمثل الأخوان فى الحكومة والبرلمان فى عدد أخر من الدول كما هو الحال فى حزب العدالة والتنمية فى المغرب وحركة النهضة فى تونس وغيرها. ورغم أن هذه الأحزاب قامت فى فترة ما بعد ثورة ٣٠ يونيو فى مصر بالنأى بنفسها بعيداً عن الارتباط المباشر بجماعة الأخوان، وغيرت كثيراً من لغة خطابها، وعلى سبيل المثال، أعلن راشد الغنوشى رئيس حركة النهضة الاسلامية في تونس "الفصل بين العمل الدعوي والسياسي" وبين نشاطاتها الدينية والسياسية، وذلك خلال المؤتمر العاشر للحركة فى مايو ٢٠١٦، تظل هذه الأحزاب أذرع للجماعة، ولا يعدو ما قامت به سوى محاولة للتأقلم من جانبها مع المستجدات الإقليمية والدولية حتى تضمن الاستمرار والبقاء لنفسها ولفكر ووجود الجماعة على الصعيدين السياسى والمجتمعى.

(٢) التحديات الإقليمية:

لمثلث القوى الإقليمى، تركيا إيران اسرائيل، أهدافه ومطامعه فى المنطقة العربية، ولكلاً من دوله مشروعه للتوسع والهيمنة، فتركيا تتبنى "المشروع "العثمانى" الأخوانى منذ سيطرة أردوجان على السلطة القائم على إحياء حلم الخلافة الاسلامية المزعومة تحت الزعامة التركية عبر تمكين الأخوان من السلطة فى الدول العربية. كما إن لإيران مشروعها الفارسى بظهير شيعي واضح للهيمنة على المنطقة العربية، ومثلت الثورات العربية وما صاحبها من فوضى واضطرابات عمت العالم العربي، فرصة سائغة لإيران من أجل التغلغل وحلحة المجتمعات والنظم العربية، والدفع بالقوى الموالية لها للانقضاض على السلطة، رغبة منها فى إحياء حلم الإمبراطورية الفارسية، وليتحول "الهلال الشيعى" إلى "حزام شيعى" يمتد من لبنان فى الشمال مرورا بسوريا والعراق، ثم إثارة الأقليات الشيعية في دول الخليج العربي وصولا إلى اليمن جنوبا. ويظل التهديد الاسرائيلى هو التهديد التقليدى والرئيسى والمباشر للأمن القومى العربى.

وقد شهد العامين الماضيين تفاهمات هامة بين كل من تركيا واسرائيل من ناحية، وتركيا وإيران من ناحية أخرى، تعزز فقط من نفوذ الدول الثلاث وهيمنتها على المنطقة، وكأنه تقسيم نفوذ بينها، ولاشك إن مثل هذه التفاهمات ستكون على حساب المصالح العربية والأمن القومى العربى.

(٣) التحديات الدولية:

أ. محاولة إذابة النظام العربى فى أطر أوسع وإفقاده الهوية:

تعددت المحاولات الغربية لإذابة النظام الإقليمى العربى فى كل أوسع، شرق أوسطى أو متوسطى، لإفقاده الهوية والإجهاز الكامل عليه، وفصل دول المغرب العربى عن باقى الجسد العربى. ومن أبرز هذه المحاولات "مبادرة الشرق الأوسط الكبير وشمال إفريقيا" التى أعلنتها مجموعة السبع الصناعية الكبرى أثناء انعقاد قمة المجموعة بمنتجع سى آيلند بالولايات المتحدة فى ١٠ يونيو ٢٠٠٤. ليضم يشير "الشرق الأوسط الكبير" العالم العربى إلى جانب باكستان وأفغانستان وإيران وتركيا واسرائيل، وقد جاءت المبادرة بهدف "معلن" وهو تشجيع الديمقراطية، وبناء مجتمع معرفى، وتوسيع الفرص الاقتصادية لبلدان المنطقة، ولكنها كانت فى حقيقتها محاولة لتقويض ما تبقى من النظام العربى بعد إحتلال الولايات المتحدة للعراق.

ب. تصاعد التدخلات الخارجية والأدوار غير العربية فى المنطقة:

زادت التدخلات الخارجية فى المنطقة على نحو غير مسبوق، فعقب فترة من التراجع النسبى فى ظل إدارة أوباما، عادت الولايات المتحدة للمنطقة بقوة عبر قمة الرياض فى مايو ٢٠١٧ والتى شارك فيها قادة وممثلون من خمس وخمسين دولة بحضور الرئيس الأمريكى، وصدر عن القمة "إعلان الرياض" الذى أعطى الأولوية للدور السعودى تحت المظلة الأمريكية، لتضرب المشروعات العربية لضمان الأمن القومى العربى وفى مقدمتها القوة العربية المشتركة حيث أن أهم ما أسفر عنه الإعلان يتعلق بتأسيس تحالف الشرق الأوسط الاستراتيجى وتكوين قوة احتياط عسكرية. الأمر الذى يعنى إستبعاد مشروع القوة العربية المشتركة التى اقترحها الرئيس عبد الفتاح السيسى ووافقت على إنشائها قمة شرم الشيخ ٢٠١٥ وأُعد مشروعها بنهج علمى وأجهضته السعودية فى اللحظات الأخيرة.

وفى الوقت الذى تنعش فيه واشنطن تحالفاتها التقليدية، يتصاعد الدور الروسى بشكل واضح فى منطقة الشرق الأوسط منذ بدء الضربات الروسية فى سوريا فى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٥، فقد أصبحت روسيا قوة صانعة وقائدة للأحداث فى المنطقة، إلى جانب حلفائها وشراكائها الإقليميين. ورغم إيجابية الدور الروسى حيث كان لروسيا والتحالف الذى تقوده الدور الرئيسى فى تراجع داعش، بضرباتها الجوية المباشرة فى سوريا، ومن خلال الدعم اللوجستى والمعلوماتى وصفقات

الأسلحة التى قدمتها للعراق وساعدت على تمكينه من مواجهة داعش، إلا إنه من الواضح غياب الدور العربى فى التسوية ورسم مستقبل سوريا مما يؤثر سلباً على النظام العربى.

يضاف إلى هذا الدور الأوروبى الموروث من الحقبة الاستعمارية فى سوريا والعراق وليبيا، ومنذ عام ٢٠١١ بدأ الاتحاد الأوروبى توسيع دائرة اهتمامه بحيث تشمل ما سُمى بدول "جوار الجوار" نتيجة التحديات الأمنية التى تفاقمت منذ ذلك الوقت وأثرت على المصالح الأمنية والاقتصادية الأوروبية، وتدخل فى مفهوم "جوار الجوار" منطقة القرن الأفريقى وباب المندب والبحر الأحمر، أى الحزام الجنوبى للعالم العربى المؤثر على الأمن القومى العربى عامة والمصرى خاصة.

ثانياً: إعادة تفعيل النظام الإقليمى العربى:

إن عمق التحديات التى يواجهها العالم العربى، وتشعبها وتعقدها نتيجة التداخل الشديد بين صراع القوى والسلطة فى الداخل مع صراع النفوذ الدولى والإقليمى، والتقاطعات بينهما فى استقطابات حادة ومواجهات دموية مسلحة لم يشهدها العالم العربى من قبل تفرض على كل الدول العربية التحرك الجاد لمواجهة هذه التحديات والتحالفات الدولية والإقليمية الضاغطة. ويتضمن ذلك ما يلى:

١. دعم جهود استعادة الاستقرار ووحدة وسلامة الدولة الوطنية فى سوريا والعراق وليبيا واليمن، فهذه الملفات هى أحد محاور الخلاف والانقسام العربى حيث تتعارض المصالح العربية ويغيب التنسيق والعمل العربى المشترك بشأنها، ومن المهم بلورة رؤية توافقية عربية حول هذه القضايا.

٢. استئصال وتصفية العناصر الارهابية من خلال التعامل العسكرى والأمنى المباشر، ويبرز فى هذا السياق أهمية تعزيز قدرات الجيوش العربية الوطنية التى تحارب الارهاب على أراضيها، وفى مقدمتها الجيش الوطنى الليبى، وتطوير جاهزيتها لمواجهة التطور النوعى فى أنماط الحروب وما يطلق عليه الحرب اللألكترونية التى تشنها الجماعات الارهابية لتستهدف الشرايين المعلوماتية للجيوش العربية. ورغم ما جاء فى إعلان الرياض، فإنه من المهم التمسك بمشروع إنشاء قوة عسكرية عربية مشتركة بعيداً عن سياسة المحاور بهدف التدخل لوقف النزاعات الداخلية وتلك العربية العربية وصون الأمن العربي الشامل. وبالتوازى مع التعامل العسكرى والأمنى لمواجهة الارهاب، تبرز ضرورة دعم وتأصيل دولة المواطنة، واشاعة

الخطاب التنويري الذي يسمح بتجاوز التطرف والتعصب وعدم إثارة النعرات الطائفية أو المذهبية أو السياسية وترسيخ ثقافة التسامح وقبول الأخر. كما تبرز الأهميّة الخاصة لقضية الشباب العربي الذى يمثل كتلة حرجة فى ضوء ثورة التوقعات لديه، وضرورة العمل على الحد من البطالة وتعزيز التعليم النوعي وتوفّر فرص التعليم والابتكار والإبداع للشباب حتى لا يكونوا عرضة لتأثير الجماعات المتطرفة والارهابية.

٣. التصدى للمشروعين الفارسى والعثمانى فى المنطقة، فقد أوضحت الأزمة القطرية أن النظام التركى ليس حليفاً مخلصاً كما كانت تعتقد الرياض والامارات، وإن العلاقة معه تحمل تناقضات جدية، ويمكن استثمار ذلك فى صياغة رؤية عربية للتعامل مع نظام أردوجان تقوم على تحجيم الوجود العسكري التركي في بعض الدول العربية خاصةً وأن معظمه يعتبر خرقاً لسيادة هذه الدول، ودعم العراق في مواجهة المحاولات التركية لربط شمال العراق سياسياً وعسكرياً بأنقرة، والحيلولة دون سماح الصومال والسودان بإقامة قاعدة عسكرية تركية على أراضيهما. كما إن التحركات الإيرانية فى المنطقة تحتاج إلى استراتيجية فعالة للتعاطى معها تجمع بين التدابير الداخلية لاستيعاب الأقليات الشيعية فى الدول العربية والحيلولة دون توظيفهم ضمن المشروع الإيرانى، وتعزيز الدور العربى فى سوريا والعراق وغيرها من الدول العربية التى تشهد تغلل إيرانى متزايد ليس لتغيير نمط تحالفاتها الرئيسية ولكن للحفاظ على قدر من التأثير العربى فى مجريات الأمور بها.

٤. الإصلاح الهيكلي لجامعة الدول العربية باعتباره ضرورة لدعم قدراتها على مواجهة التحديات السابقة وممارسة دور فاعل ومؤثر فى حماية العالم العربى من الأمواج العاتية التى ترتطم به. فرغم كل ما تواجهه من تحديات تظل جامعة الدول العربية بيت العرب والمعبر عن إرادتهم الجماعية، والقادرة إعطاء مضمون فعلي للهوية العربية، والقيام بمبادرات في إطار الدبلوماسية الاستباقية والوقائية للعمل على إحتواء الخلافات العربية ومنع تأجّجها وبناء الجسور المهيئة لتسويتها.

٥. دعم الشراكة العربية مع الدول العائدة والصاعدة، روسيا والصين، فرغم أن الولايات المتحدة تعد الشريك الاستراتيجى الأساسى لمعظم الدول العربية خاصة دول الخليج، وتعتمد الأخيرة تقليديا وبشكل رئيسى على التسلح الأمريكى والغربى، وقد أكدت قمة الرياض العربية الأمريكية وما انتهت إليه من تحالفات على كون واشنطن الفاعل الأهم فى المنطقة، إلا إنه من الضرورى دفع التعاون العربى مع القوى العائدة والصاعدة خاصة روسيا والصين، لتحقيق قدر أكبر من التوازن واستقلالية القرار العربى.